

## وزارة التجارة والصناعة

( قطاع التجارة الداخلية )

قرار وزارى رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية

لمحافظة الإسماعيلية للعام المالى ٢٠٠٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون

رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية جلسة ٢٠٠٩/٣/٤

باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٨ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٨/٩/١٥ ؛

## قرار:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية عن العام المالى ٢٠٠٨ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ١٠,١٥٢٦٢٩٤ ج (فقط مليون وخمسمائة وستة وعشرون ألفاً ومائتان وأربعة وتسعون جنيهاً وعشرة قروش لا غير) ، وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٩٩١١١٦,٥٤ ج (فقط تسعمائة وواحد وتسعون ألفاً ومائة وستة عشر جنيهاً وأربعة وخمسون قرشاً لا غير) ، وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٥٦,٥٣٥١٧٧ ج (فقط خمسمائة وخمسة وثلاثون ألفاً ومائة وسبعة وسبعون جنيهاً وستة وخمسون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذى بلغ فى ٢٠٠٨/١٢/٣١ مبلغ ٤٢,٤٢٦٠٧٢ ج (فقط أربعة ملايين وثمانمائة وستة وعشرون ألفاً واثنان وسبعون جنيهاً واثنان وأربعون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٩/٩/١٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد أبو شادى